

IRAQOPY

Iraq In Global Think Tanks

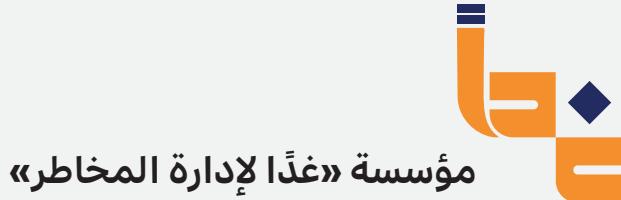
نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

رئис الوزراء العراقي الجديد يرجح كفة 01
الميزان لصالح الولايات المتحدة

رئис الوزراء العراقي الجديد يؤيد وجود 02
القوات الأمريكية إلى أجل غير مسمى

رئис الوزراء محمد شياع السوداني يطغى 03
بحضوره على داعميه في الإطار التنسيقي

الاقتصاد العراقي يأن بالتزامن مع التحرك 04
الأمريكي لـيقاف تدفق الأموال الى إيران



مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر»

هي مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع ترکيز على الأمان القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صناع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.



غداً لإدارة المخاطر

Ghadan For Risk Management

IRACOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRACOPY
Iraq In Global Think Tanks

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

فريق التحرير



+965 07779798941



iraqcropy@gfrmiraq.com

رئيس الوزراء العراقي الجديد يرجح كفة الميزان لصالح الولايات المتحدة

رئيس الوزراء العراقي الجديد يرجح كفة الميزان لصالح الولايات المتحدة

الكاتب:

جاك ديتشر

مراسل الأمان القومي في مجلة فورين بوليسي، والذي كان يغطي شؤون المخابرات والدفاع في المونيتور.

المصدر:

مجلة فورين بوليسي

<https://foreignpolicy.com/24/01/2023/iraq-new-prime-minister-sudani-us-troops/>

التاريخ:

24 كانون الثاني 2023

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر - د. كرار أنور البديري

العدد 26
شباط 2023



ملخص تنفيذي

يبدو إن العلاقات العراقية الأمريكية تشهد تحولاً إيجابياً سريعاً لاسيما بعد تولي رئيس الوزراء محمد شيعان السوداني. فقد كانت هذه العلاقات على أعلى مراحل التوتر في العام 2020، لاسيما بعد اغتيال إدارة ترامب للجنرال قاسم سليماني، حيث كان الوضع في العراق تجاه الوجود الأمريكي شبيه بحالة الهياج، ناهيك عن التهديدات المستمرة للقوات الأمريكية، إلا أن هذا الوضع يبدو في تحسن أفضل مع مساعي السوداني في الإبقاء على القوات الأمريكية في العراق لتدريب القوات العراقية المسلحة. وبالرغم من إن هناك ترحيباً في واشنطن على تعلیقات السوداني حول وجود القوات الأمريكية. إلا إن بعض الخبراء قلقون من عدم الاهتمام بالعلاقات الأمريكية العراقية في الداخل الأمريكي، وبالتالي فإن إدارة بادين تركت البنتاغون غير مستعد لاستغلال هذه اللحظة.



لقد كان العراق قبل ثلاث سنوات فقط على وشك طرد القوات الأمريكية التي ساعدت في إخراج تنظيم (داعش) من البلاد. في كانون الثاني 2020، وبعد أيام من بلوغ المناوشات العسكرية المستمرة منذ أشهر بين الولايات المتحدة وإيران ذروتها مع اغتيال إدارة ترامب لقائد عسكري إيراني بارز، ووقوع هجوم صاروخي بالستي انتقامي على القوات الأمريكية في العراق، أجرى البرلمان العراقي بدعم من رئيس الوزراء المؤقت آنذاك تصويتاً رمزاً لطرد القوات الأجنبية.

كان المشهد في بغداد، وفقاً لمسؤولين أمريكيين سابقين، يشبه حالة الهياج والاضطراب، حيث جمعت عناصر حزب الله المدعومة من إيران الأصوات بالبرلمان موجة من الدعوات مثلما يفعل المشرعون الأمريكيون في الكونغرس. يقول جوناثان لورد، وهو مسؤول دفاع أمريكي سابق ومساعد في الكونغرس يشغل الآن منصب مدير برنامج أمن الشرق الأوسط في مركز الأمن الأمريكي الجديد (CNAS)، إن «أعضاء كتائب حزب الله كانوا يرسلون الرسائل النصية ويتصلون بالهواتف المحمولة لأعضاء مجلس النواب، وبمددونهم وأو يرشونهم إذا لم يصوتو لصالحهم؛ وكان هناك قدر هائل من الإكراه للوصول بهذا التصويت نحو خط النهاية».

ولكن الوجود الأمريكي الذي كان معلقاً بخيط رفيع في العراق قبل انتشار جائحة فيروس كورونا، بدعة ضعيفة من حكومة بغداد، إلا إنه يبدو حالياً سيبقى هناك- إلى أجل غير مسمى. أن هذا الوضع أشار إليه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، الذي صرخ لصحيفة وول ستريت جورنال، في أول مقابلة له مع وسائل الإعلام الغربية: « بأنه يريد أن يواصل الـ 2000 جندي أمريكي الموجودين في البلاد - والذين يدرّبون القوات العراقية على محاربة (تنظيم داعش) - أداء عملهم في المستقبل المنظور». وقال السوداني للصحيفة، «نعتقد أننا بحاجة إلى القوات الأجنبية. فالقضاء على (داعش) بحاجة إلى مزيد من الوقت».

بالرغم من أن دعم السوداني العلني لمهمة الولايات المتحدة - والتي أصبحت محدودة بشكل متزايد منذ إعلان العراق الهزيمة الفعلية لتنظيم (داعش) في أواخر عام 2017 وسحب القوات المقاتلة- يبدو وكأنه تحول مفاجئ في بغداد، فهو يجسد تقرباً مطرباً إلى واشنطن بز في السنوات

الماضية». فقد أخبر مسؤولون أمريكيون سابقون مجلة فورين بوليسي: أن رؤساء الوزراء العراقيين أعربوا عن دعمهم القوي للمهمة العسكرية الأمريكية خلف الأبواب المغلقة، بدءاً من عادل عبد المهدي الذي تولى المنصب خلال المناوشات بين القوات الأمريكية والفصائل المدعومة من إيران والتي بلغت ذروتها بضربة جوية أمريكية بطائرة مسيرة قتلت قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني وتبعها هجوم صاروخي إيراني على قواعد عراقية تضم قوات أمريكية في كانون الثاني 2020. إذ قال مسؤول كبير سابق في إدارة ترامب: «في كل مرة يغلق فيها الباب، كانوا يقولون «نحن ندعمكم بنسبة 100%， ونريد وجود قوات أمريكية هنا، لضمان استمرار هزيمة (داعش) ولكن أيضاً لمواجهة النفوذ الإيراني، ولكن بعد ذلك عندما تفتح الأبواب، يكون هناك تعديل لهذه الأقوال، لأنه يتغير عليهم التعامل أيضاً مع تاريخهم».

وتأتي هذه الخطوة في الوقت الذي صعدت فيه وزارة الدفاع الأمريكية وتيرة غارات القتل أو الأسر التي تشنها على كبار عناصر تنظيم (داعش) في سوريا، كما ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال في كانون الأول 2022. إذ كانت الولايات المتحدة قلقة بشكل متزايد بشأن التطرف الذي يتسلل من الدولة التي مزقتها الحرب إلى الدول الأخرى المهددة، مثلما تسلل تنظيم (داعش) من سوريا إلى العراق في العام 2014. وقال السوداني لصحيفة وول ستريت جورنال إنه قلق بشكل خاص بشأن احتمال توغل التنظيم الإرهابي مجدداً إلى العراق من خلال خلاياها في سوريا. في الوقت الذي لا يزال لدى التنظيم تحصينات في محافظة الأنبار الغربية، وأظهر بوادر على قوته في الشمال، وأعلن مسؤوليته عن تفجيرات أخيرة بالقرب من بغداد. بالرغم من إن رئيس الوزراء يواجه ضغوطاً من «المتشددين الشيعة» مثل أنصار رجل الدين مقتدى الصدر، الذي يعد عدو الولايات المتحدة السابق خلال الغزو الأمريكي في العام 2003، شرع السوداني -الذي أيدته الفصائل الشيعية في البرلمان العراقي المتكللة تحت الإطار التنسيقي- أيضاً في استخدام قوات مكافحة الإرهاب النخبوية لقمع تهريب العملات إلى إيران، وهي خطوة أخرى من المرجح أن ترضي صانعي السياسة في واشنطن».

ويبدو إن هناك ترحيب في واشنطن في تعليقات السوداني حول وجود القوات الأمريكية. إذ قال واحد من كبار المسؤولين السابقين في إدارة ترامب: « عليهم أن يحافظوا على توازن، ولكنهم يحتاجون أيضاً إلى الدعم المستمر من الولايات المتحدة؛ وبالنسبة للجزء الأكبر، نحن مساعدين هناك ولا نحاول التلاعب بنظامهم السياسي وليس لدينا ولاءات متباعدة بين ميليشياتهم وجيشهم، فنحن موجودون هناك فقط لتعزيز قدراتهم حتى لا يعود عدونا المشترك، داعش».

كان احتمال دخول المزيد من المساعدات الأمريكية والدولارات التجارية إلى البلاد، مع وجود علاقة أكثر انسجاماً شبيهة بعلاقات واشنطن بدول الخليج، حافزاً رئيساً في قلب العلاقة. ولكن حتى في الوقت الذي يصرح فيه السوداني بإبقاء القوات الأمريكية في العراق، وهي القوات التي تم تقويض مهمتها بسبب السياسات الهشة والتي لم تزد سوءاً إلا باغتيال سليماني، إلا إنها حالياً في أفضل وضع لها منذ سنوات في العراق. ولكن مع ذلك فإن الخبراء قلقون من عدم الاهتمام بالعلاقات الأمريكية العراقية في الداخل الأمريكي، وبالتالي فإن إدارة بادين تركت البتاغون غير مستعد لاستغلال هذه اللحظة. (أي توظيف تحسن وضع الوجود الأمريكي في العراق).

ولكن مع ذلك يامكان هذه العلاقة أن تتغير، فقد ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال بأن السوداني يعتزم إرسال وفد إلى واشنطن في شباط 2023 في محاولة لتمهيد الطريق للقاء الرئيس بادين في وقت لاحق من هذا العام. ولكن في أعقاب تصريحات السوداني، أعلنت ميليشيا تطلق على نفسها اسم فصيل المقاومة الدولية مسؤوليتها عن هجوم بقنبلة زرعت على جانب الطريق على قافلة أمريكية كانت تسير بالقرب من بغداد: بالنهاية كان تصريح السوداني مثيراً للجدل. إذ قال جوناثان لورد: «أعتقد أن المشكلة الأكبر بالنسبة إلى القيادة المركزية للولايات المتحدة (Centcom) هي أنه لا يوجد على ما يبدو أي تحطيط أو رؤية حول الشكل الذي يbedo عليه مستقبل العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق أو ما يجب أن تكون عليه».

الملاحظات:

- إن المقابلة التي أجراءها السيد رئيس الوزراء في صحيفة وول ستريت جورنال كان لها صدى في واشنطن، وقد أخذت تتداول في المجتمع البثي والسياسي كإشارة على توجه الحكومة العراقية الجديدة تجاه الولايات المتحدة، فقد أشارت عدة صحف ومواقع إخبارية أمريكية لهذه المقابلة، وبّرّزت منها فكرة توجه الحكومة حيال القوات الأمريكية في العراق، وافتتاحها على استمرار الدعم الأمريكي للقوات العراقية.
- إن الشرق الأوسط بمجمله يشهد تراجعاً في الأدراک الاستراتيجي الأمريكي وليس العراق فحسب، وينحسب هذا الأمر على الكثير من دول الخليج. إلا إن هذا لا يعني إن دول المنطقة لم تعد تحظى بأهمية، وإنما أصبحت أهميتها تخضع لاحتياجات واولويات الولايات المتحدة في النظام الدولي، وهي المنافسة مع الصين، وال الحرب مع روسيا في أوكرانيا، ناهيك عن قضايا الطاقة والتغير المناخي.
- إن العراق بحاجة إلى علاقات مستقرة مع الولايات المتحدة، تضمن التعاون المشترك بين البلدين في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والأمنية، وذلك بما يعزز موقف العراق في المنطقة، وهو الأمر الذي يتعزز بإدامة التواصل المؤسسي بين البلدين في ضوء اتفاق الإطار الاستراتيجي، وجعله الأساس الناظم لهذه العلاقة، ولاسيما فيما يتعلق بالوجود العسكري الأمريكي، فهناك بند في الاتفاق (القسم الأول-فقرة 3) ينظم وضع القوات الأمريكية في العراق «بناءً على طلب ودعوة من الحكومة العراقية». وهو الأمر الذي ينبغي الاستناد إليه في التصريحات الخاصة بالوجود العسكري الأمريكي في العراق، لاسيما وإن اتفاق الإطار الاستراتيجي هو اتفاق مصوت ومصدق عليه في البرلمان العراقي لتوسيعه وتنظيم العلاقات العراقية الأمريكية.

رئيس الوزراء العراقي الجديد يؤيد وجود القوات الأمريكية إلى أجل غير مسمى

رئيس الوزراء العراقي الجديد يؤيد وجود القوات الأمريكية إلى أجل غير مسمى

الكاتب:

ديفيد س. كلارك

مراسل مقيم في دبي وتخطي كتاباته العراق والشرق الأوسط الأوسع لصحيفة وول ستريت جورنال.

مايكل آمون

مدير مكتب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويشرف على الكتابات التي تغطي المنطقة التي تمتد من المغرب إلى إيران وتركيا إلى اليمن. يقيم في دبي، حيث عمل أيضاً نائباً لرئيس مكتب الشرق الأوسط.

المصدر:

صحيفة وول ستريت جورنال

<https://www.wsj.com/articles/iraqi-prime-minister-supports-indefinite-u-s-troop-presence11673785302>

التاريخ:

15 كانون الثاني 2023

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر - د. نصر محمد علي

العدد 26
شباط 2023



ملخص تنفيذي

دافع رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني عن وجود القوات الأمريكية في بلاده ولم يحدد جدولاً زمنياً لانسحابها، الأمر الذي يُفصح عن تبنيه لموقف أقل نزوعاً صوب المواجهة حيال واشنطن. غير أن السوداني لم يُعرب حتى الآن عن آرائه علناً بشأن إبقاء القوات الأمريكية في العراق، واكتفى بالقول أنه سيستشير القادة العراقيين. الأمر الذي ترك مسؤولي إدارة بايدن غير متأكدين من مستقبل حوالي 2000 جندي أمريكي وقوة تدريب منفصلة متعددة الجنسيات في ظل قيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو).



دافع رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني عن وجود القوات الأمريكية في بلاده ولم يحدد جدولاً زمنياً لانسحابها، الأمر الذي يُفصح عن تبنيه لموقف أقل نزوعاً صوب المواجهة حال واسنطن في وقت مبكر من ولايته مقارنة بالموقف الذي اتخذه حلفاؤه السياسيون المدعومون من إيران.

وقد قال السوداني في أول مقابلة له مع الولايات المتحدة منذ توليه منصبه في تشرين الأول / أكتوبر "نعتقد أننا بحاجة إلى القوات الأجنبية" في إشارة إلى وحدات القوات الأمريكية وحلف شمال الأطلسي (الناتو) التي تدرب القوات العراقية وتساعدها في مواجهة تنظيم داعش غير أنها تبقى خارج المعركة إلى حد كبير. وأضاف أن القضاء على تنظيم داعش يحتاج المزيد من الوقت.

لم يُعرب السوداني حتى الآن عن آرائه علناً بشأن إبقاء القوات الأمريكية في العراق، واكتفى بالقول أنه سيستشير القادة العراقيين. ويضغط بعض قادة الجماعات الموالية لإيران وأنصار السوداني في البرلمان لإعادة النظر في الوجود الأمريكي.

وقد ترك ذلك مسؤولي إدارة بايدن غير متأكدين من مستقبل حوالي 2000 جندي أمريكي وقوة تدريب متعددة الجنسيات في ظل قيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

يحاول السيد السوداني الذي يتمتع بخبرة دولية قليلة وهو غير معروف في الغالب في الغرب، توسيع نطاق توصله مع إدارة بايدن والحكومات الغربية الأخرى على أمل جذب الاستثمار والمساعدات، ناهيك عن مواجهة الانتقادات التي تفيد بأن حكومته شديدة الارتباط مع إيران.

وبالنسبة للعراق، ثانٍ أكبر منتج للنفط في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بعد المملكة العربية السعودية، فان مثل هذه التموجات تواجه عقبات هائلة، بما في ذلك الاقتصاد والحكومة التي ابتليت بالفساد والجماعات المسلحة تسلیحاً جيداً، واستمرار التهديد الأمني منخفض المستوى من جانب تنظيم داعش، والانقسامات بين فصائله الشيعية، والسنّية، والكوردية.

وبعد عشرين عاماً من الغزو الأمريكي الذي أطاح بصدام حسين، تربط واشنطن وبغداد علاقة مشوبة بالحذر، بيد أنها ماتزال متربطة. وقد انخفض الدينار العراقي بإزاء الدولار بنحو حاد في أسواق العملات غير الرسمية في الاقتصاد العراقي المعتمد على الدولار منذ تشرين الثاني / نوفمبر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها من السلع لل العراقيين العاديين الذين كان السوداني يريده دعمهم.

غير أن محللين يقولون إن علاقة بغداد بإيران تمثل عقبة أمام هدف السوداني المتمثل في إقامة علاقات أوثق مع واشنطن.

وقد أكدت مارسين الشمري، زميل باحث في السياسة العراقية في كلية كنديي بجامعة هارفرد: "أنه يواجه معركة شرسة منذ البداية بسبب عدم رغبة التي تقودها الولايات المتحدة في النظر إلى السياسة العراقية على أنها انعكاس لسياسة إيران ولاترى وجهاً آخرًا سوى هذا الوجه".

وقد أكد السيد السوداني أن العراق يرغب في علاقات مع واشنطن مماثلة لتلك التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية وغيرها من منتجي النفط والغاز في الخليج. إذ تتمتع هذه الدول بعلاقات عسكرية واقتصادية عتيدة مع الولايات المتحدة، بيد أنها سعت أيضاً للحصول على موقف أكثر استقلالية في السنوات الأخيرة، بما في ذلك مع موسكو وطهران.

وقال عن نهج دول الخليج "نحن نسعى جاهدين لتحقيق ذلك". "لا أرى أنه هذا أمر مستحيل، أن أرى العراق على علاقة جيدة مع إيران والولايات المتحدة"، وأضاف أن الرئيس بайдن "يختلف عن الرؤساء الآخرين في أنه يعرف الوضع في العراق تماماً".

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان إن الولايات المتحدة تريد أن ترى دولة عراقية قوية ومستقرة وذات سيادة". كما وأكدت "أن العراق شريك حيوي في العديد من القضايا، ونحن حريصون على تعزيز تعاوننا" بشأن تغير المناخ، والأمن المائي، وتحديث الطاقة، من بين قضايا أخرى متعددة.

أشهر باحتجاجات عنيفة ومعارك مسلحة استمرت ليلة بكمالها في آب / أغسطس الماضي خارج مبنى البرلمان.

وقد وعد السيد السوداني في الأشهر الثلاثة الأولى منذ توليه منصبه بتوفير الوظائف وكبح جماح الفساد، بما ذلك في أوساط كبار المسؤولين المتورطين في نقل الأموال إلى خارج البلاد. وبعد أسبوع فقط من ولايته، واجه السوداني فضيحة كبيرة تتطوّي على نهب 2.5 مليار دولار من عائدات الضرائب من بنك الرافدين العائد للدولة العراقية، على يد مصريين ومستشارين لحكومة رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي.

وقد قال مسؤولون عراقيون ان رجل أعمال اعتقلته السلطات اعترف بتورطه وأُفرج عنه بكفالة. وقال مسؤولون ان مستشاراً سابقاً للكاظمي اعتقل أيضاً وأُفرج عنه بكفالة. ولم يُعلن عن مواعيد لمحاكمتهم، وأعلن السوداني، محاطاً بأكواخ من الأوراق النقدية تصل لارتفاع الكتف، في مؤتمر صحفي الشهر الماضي أنه تم استرداد أكثر من 300 مليار دينار عراقي، أو حوالي 250 مليون دولار، وأن المسؤولين عنها سيحاكمون. وقال السيد السوداني في المقابلة "ستلاحق تحقيقاتنا أي مسؤول متورط في هذا الأمر".

الملاحظات:

- تأتي هذه المقالة ضمن سلسلة من المقالات والدراسات، والتي نشر جانب منها المركز العراقي للحوار في الاعداد السابقة من هذه النشرة، التي أكدت على ما يبدو انه هواجس لدى الولايات المتحدة وهي في المقام الأول، موقف الحكومة العراقية الحالية من وضع القوات الأمريكية من جهة سياسة رئيس الوزراء العراقي الخارجية، التي ترى فيها الولايات المتحدة حتى الان ذات نهج متوازن.
- ماتزال الولايات المتحدة قلقة بشأن موقف الحكومة العراقية من تواجد القوات الأمريكية، على الرغم من موقف السيد السوداني إزاء هذه القضية ويعود ذلك لسبعين: الأول هو الضغوطات التي يتعرض لها من جانب حلفاءه، والآخر عدم افصاحه عن موقفه إزاء هذه القضية علينا.
- على الرغم من هزيمة تنظيم داعش الارهابي وتحول ميزان القوى لصالح القوات المسلحة العراقية غير أن الدعم الخارجي لهذه الجماعة قد يغير المعادلة ولاسيما وأن التنظيم الارهابي مازال نشطاً ومازالت خلاياه النائمة تتحين الفرص كي تنشط من جديد.
- ان من الحكمة الاستمرار بتبني نهج التوازن في السياسة الخارجية فان ذلك لايعود بالنفع على العراق فحسب، بل ويقلل التداعيات الناجمة عن التناقض والصراع بين الولايات المتحدة وايران في العراق.

رئيس الوزراء محمد شياع السوداني يطغى بحضوره على داعميه في الإطار التنسيقي

رئيس الوزراء محمد شياع السوداني يطغى بحضوره على داعميه في الإطار التنسيقي

الكاتب:

رند الرحيم

السفير العراقي السابق في واشنطن

المصدر:

المركز العربي في واشنطن

<https://arabcenterdc.org/resource/iraqi-prime-minister-al-sudanis-balancing-act-in-baghdad/>

التاريخ:

٣١ كانون الثاني ٢٠٢٣

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر - فيصل عبد اللطيف

العدد 26
شباط 2023



ملخص تنفيذي

ان استمرارية وبقاء السوداني للسنوات الأربع من عمر ولايته ستتوقف على قدرته في الحفاظ على التوازنات الداخلية والخارجية وعلى معالجة التحديات السياسية والاقتصادية الخطيرة التي يواجهها في الوقت الحاضر. ان الواقع ربما يكون أكثر تشعاً وتعقيداً من ان يقسم الى ثنائيات مبسطة. فقد اثبت السوداني نفسه بكونه سياسي ماهر يعرف كيفية استغلال الانقسامات والخصومات الموجودة في داخل الإطار التنسيقي. ويبدو انه قام باقناع الجناح المعتدل وجزء من الجناح المتشدد على اقل تقدير بان امنهم ومصالحهم تؤمن عن طريق المحافظة على التوازن في علاقة العراق مع الولايات المتحدة وإيران، وعن طريق تقديم حكومته كقناة للحوار مع الولايات المتحدة. وبالسير على خط المبادرات المقدمة من قبل سلفه في طرح العراق ك وسيط بين القوى المتنافسة في المنطقة. لكن أكبر تحدي يواجه السوداني هو الإيفاء بالعهد الذي قدمه بخصوص محاربة الفساد: حيث يتوجب عليه هنا مواجهة المصالح المتजذرة للإطار التنسيقي وغيره من الأحزاب السياسية. فكبح جماح الفساد مهم لقدرة السوداني على بناء ثقة لدى الشارع العراقي. حتى اللحظة، جهود السوداني في مجال مكافحة الفساد كانت مخيبة للآمال.



رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني الذي تسلم المنصب في السابع والعشرين من شهر أكتوبر ٢٠٢٢ اتم يومه المئة في المنصب. وخلال هذه الفترة القصيرة، اثبت رئيس الوزراء نفسه كسياسي نشيط ذو حنكة، عن طريق موازنة التزاماته للقوى الصديقة لإيران في العراق في الوقت الذي حافظ فيه على علاقات طيبة مع دول الجوار العربية ومع الولايات المتحدة. ان استمرارية وبقاء السوداني للسنوات الأربع من عمر ولايته ستتوقف على قدرته في الحفاظ على هذا التوازن وعلى معالجة التحديات السياسية والاقتصادية الخطيرة التي يواجهها في الوقت الحاضر.

لقد تم ترشيح السوداني من قبل الإطار التنسيقي، وهو مجموعة من الأحزاب السياسية الشيعية التي يهيمن عليها رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي وقوات الحشد الشعبي - تحالف من الجماعات المسلحة المتحالفه مع إيران. وباختيارهم للسوداني، فقد رشح الإطار التنسيقي واحداً منهم، قائلين بأنه سيكون مسؤولاً عن تنفيذ سياساتهم وقراراتهم وانهم يتوقعون منه الرجوع إلى الإطار بشكل دوري لبيان مدى تطبيق هذه السياسات. وقد قام قيس الخزعل زعيم تنظيم عصائب أهل الحق، وهي ميليشيا مهمة ضمن الإطار التنسيقي، بتشبيه السوداني بالمدير العام، في حين يلعب الإطار التنسيقي دور مجلس الإدارة. وقد صدق الكثير من العراقيين في الواقع بأن رئيس الوزراء الجديد سيكون أدلة يتم التحكم بها من قبل الإطار التنسيقي. لكن الأمور لم تجر بهذا الشكل في الحقيقة.

الدافع عن مجاله

في الأيام الأولى من عمر الحكومة الجديدة، سعى أعضاء «متشددون» من الإطار التنسيقي، بما فيهم المالكي والحسد الشعبي إلى السيطرة على الأجهزة الأمنية العراقية، عن طريق اكتساح شامل لوزارة الداخلية وجهاز المخابرات العراقي ومستشارية الامن الوطني وجهاز مكافحة الإرهاب. وقد اتهم الحشد الشعبي جهاز المخابرات بالتورط في عملية اغتيال قاسم سليماني، الزعيم القوي لفيلق القدس الإيراني، وأبو مهدي المهندس، القيادي الكارزمي في الحشد الشعبي العراقي. كما ان

هناك تقرير ذكرت بقىام بعض الأجهزة الأمنية العراقية باعتقال أعضاء من الحشد الشعبي خلال قيامهم بعبور الحدود العراقية الإيرانية. ان السيطرة على الأجهزة الأمنية العراقية سوف يضمن الامن والحسانة لأعضاء الحشد الشعبي العراقي ويمنحهم أدوات فعالة لقمع منافسيهم، بما في ذلك رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر واتباعه. لكن السوداني لم يسلم أجهزة الامن العراقية للإطار التنسيقي. بدلاً عن ذلك تبنى السوداني تكتيكي «الحلول الوسطى» عن طريق القيام ببعض التغييرات التي وافق عليها الإطار، مع الإبقاء على جهاز المخابرات الوطني تحت امرته، والإبقاء على رئيس جهاز مكافحة الإرهاب الحالي في موقعه، كما اختار السوداني شخص وزير الداخلية بنفسه. كما سعى السوداني الى تجنب حدوث تمرد صدري من خلال رفض طلب الإطار التنسيقي باجتناث كل الصدريين المؤثرين من حكومته الجديدة. على سبيل المثال، أبقى السوداني حتى اللحظة على حميد الغزي، المعين من قبل الصدريين، في موقعه كأمين عام لمجلس الوزراء. ورفض السوداني كذلك الامتنال بشكل كامل مع أولويات الإطار، فقد انتقد السوداني بشكل علني من قبل المالكي لعدم تسریحه للمسؤولين المعينين من قبل سلفه، مصطفى الكاظمي، بما في ذلك المحافظين. ان السيطرة على الأجهزة الحكومية في المحافظات مهم للحصول على العقود المرجحة لإجراء الانتخابات المحلية، والمتوقع عقدها في نهاية عام ٢٠٢٣.

الحفاظ على العلاقات مع الجوار العربي والولايات المتحدة

بشكل لم يرض فصائل الحشد الشعبي، ركز السوداني على العلاقات الدول العربية. فقد كانت رحلته الأولى خارج العراق الى الأردن والكويت. ثم قام بزيارة المملكة العربية السعودية في ديسمبر للمشاركة في القمة الصينية العربية الأخيرة. بالإضافة الى ذلك، قام السوداني باستقبال دعوة من قبل الامارات العربية المتحدة. وفي الوقت الذي سافر فيه السوداني أيضا الى إيران وللقاء مع المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، أكد السوداني على القيام بأعمال مشتركة مع الجوار العربي للعراق، وعلى تطبيق اتفاقيات في مجال الطاقة والتجارة والتي تم التفاوض بشأنها من قبل حكومة الكاظمي.

ان بناء روابط اقتصادية واسعة مع الدول العربية سيقلل من اعتماد العراق على واردات الوقود الإيراني وغيرها من المنتجات، الامر الذي سيضعف بدوره من الفصائل العراقية التي تمتلك روابط سياسية واقتصادية مع إيران. ومن جانب اخر، فقد أعطت بطولة كاس الخليج العربي التي أقيمت في البصرة السوداني فرصة أخرى للتأكد على التضامن العراقي العربي. لكن استخدام مصطلح الخليج العربي خلال افتتاحية البطولة اثار الاعتراضات الإيرانية، والتي تشير اليه بالخليج الفارسي. ووفقا لوزير الخارجية الإيراني، قام السوداني «بتصحیح» الامر لاحقا.

واحد اهم التطورات التي حصلت خلال المئة يوم الأولى من عمر حكومة السوداني هي لقاءاته المتكررة مع السفيرة الامريكية في بغداد. هذه المقابلات اثارت الشكوك والاتهامات بين الجماعات المسلحة الشيعية، والتي استمرت بالدعوة الى المغادرة الشاملة والفورية لكل القوات الامريكية من العراق. لكن السيد السوداني أكد في لقاء له مع صحيفة الـ*وول ستريت* بان العراق لا يزال بحاجة الى الدعم غير القتالي من القوات الأجنبية بما في ذلك القوات الامريكية في القتال بالضد مما يعرف بالدولة الإسلامية. وعليه فان هذه التصريحات جاءت على الخلاف من الموقف المعلن للأجنحة المتشددة ضمن الإطار التنسيقي والتي اثارت التساؤل فيما اذا كان السوداني يتصرف على العكس من رغبات الأجنحة المناصرة لإيران داخل الإطار التنسيقي او بتخويف وتنسيق مسبق معهم.

لكن الواقع ربما يكون أكثر تشعبا وتعقيداً من ان يقسم الى مثل هكذا ثنائية. فقد اثبت السوداني نفسه بكونه سياسي ماهر يعرف كيفية استغلال الانقسامات والخصومات الموجودة في داخل الإطار التنسيقي. ويبدو ان قام بإقناع الجناح المعتمد وجزء من الجناح المتشدد على اقل تقدير بان امنهم ومصالحهم تؤمن عن طريق المحافظة على التوازن في علاقة العراق مع الولايات المتحدة وإيران، وعن طريق تقديم حكومته كقناة للحوار مع الولايات المتحدة. وبالسير على خطى المبادرات المقدمة من قبل سلفه في طرح العراق ك وسيط بين القوى المتنافسة في المنطقة، ربما سيسىء للسوداني اقناع إيران ان العراق هو أفضل قناة للمحادثات مع السعودية العربية وربما أيضا حتى مع الولايات المتحدة بشكل غير مباشر. ومع مرور

إيران بوضع خطير في الداخل والخارج، بالإضافة إلى التدهور في اقتصادها وعملتها، ربما قرر القادة الإيرانيون بان أهدافهم ستخدم بشكل أفضل مع وجود صديق يتمتع بعلاقات جيدة مع واشنطن. والسوداني بدوره، يطرح بان فعل التوازن هذا هو مكسب لجميع الأطراف.

العمل لكسب الرضا في الداخل

يركز السوداني أيضا على تقديم خدمات أفضل للشعب العراقي، تحديداً الفقراء والعاطلين عن العمل. وبذلك يؤمن دعم العوام لتعزيز مكانته الوطنية. وينتقد الخبراء الاقتصاديون وعود السوداني بخلق المزيد من الوظائف الحكومية: لكن نظراً لكون مثل هكذا استراتيجية تتمتع بشعبية كبيرة، فإنها على الأغلب تستحق المخاطرة. ومما لا شك فيه ان السوداني يرغب بان يكون قادراً على إتمام فترة الأربع سنوات في المنصب والحصول على ولاية ثانية، في الوقت الذي يبني فيه دعماً شعبياً لحزبه السياسي الناشئ في الانتخابات المحلية القادمة. ان دعم الناخبين للسوداني هو بنفس القدر من الأهمية من دعم الإطار التنسيقي.

ولكن، توجد هناك مخاطر قادمة في الطريق. فالرئيسي وبعض الجماعات المسلحة الشيعية تنظر للسوداني بعين الشك وعدم الرضا، وستحاول تقويض سلطاته. فعلاقات السوداني مع إيران يجب ان يتم ادارتها بحذر، وعليه ان يضمن بان ترى إيران وجود فائدة من نهج السوداني البراغماتي. كما يتوجب على السوداني الحفاظ على علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة وإيران والدول العربية للحفاظ على مصداقية العراق ك وسيط ومستضيف للحوارات الإقليمية. ومعضلة الدينار العراقي الذي خسر سبعة بالمئة من قيمته منذ شهر نوفمبر الماضي والارتفاع في أسعار المواد الاستهلاكية التباطؤ في النشاط التجاري الذي صاحب هذا الانخفاض، يضع السوداني في موقف صعب مع كل من المواطنين والأحزاب السياسية. لكن أكبر تحدي يواجه السوداني هو الإيفاء بالعهد الذي قدمه بخصوص محاربة الفساد: حيث يتوجب عليه هنا مواجهة المصالح المتجردة للإطار التنسيقي وغيره من الأحزاب السياسية. لكن كبح جماح الفساد مهم لقدرة السوداني على

بناء ثقة لدى الشارع العراقي. حتى اللحظة، جهود السوداني في مجال مكافحة الفساد كانت مخيبة للأمال.

وبالرغم من مخاطر القيام بذلك ، لربما يقوم السوداني بقلب الطاولة داعميه من الإطار التنسيقي، جاعلاً منهم أكثر اعتماداً على نجاح برنامجه هو لضمان مستقبلهم أكثر من اعتماده عليهم من أجل بقاءه السياسي. بإمكان السيد السوداني الاستمرار بالتصريف بطريقة أكثر حزماً، في الوقت الذي يستخدم فيه مهاراته لجعل برنامج عمله حيوياً ولا غنى عنه حتى بالنسبة للمسكينين في داخل الإطار التنسيقي.

المساعدة من المجتمع الدولي:

من المبكر جداً للحكم على مخرجات فترة استئزار السوداني، لكنها أفضل من المتوقع بالنسبة لرئيس وزراء تم اختياره من قبل الإطار التنسيقي. وحتى اللحظة، ستقوم الولايات المتحدة بدعم نهج التوازن البراغماتي بين الخيارات الصعبة الذي يخطه السوداني ، بينما يسعى إلى المزيد من التعاون المشترك. إن اتفاقية الإطار الاستراتيجي لسنة ٢٠٠٨ تقدم فرصة كبيرة للولايات المتحدة لتنويع وتوسيع جوانب العلاقة مع العراق إلى أبعد من المجالات الأمنية. مؤخراً، كان هناك انخراط أمريكي كبير في العراق في مجالات البيئة والتعليم ودعم المشاريع الصغيرة والاستقرار، علاوة على ذلك فان توسيع مثل هكذا سيعود بالفائدة على الشعب العراقي، وعلى الحكومة العراقية معاً. كما يتوجب على الولايات المتحدة اخذ قول السوداني على محمل الجد بما يتعلق بجهوده في محاربة الفساد والعمل مع حكومته على تطوير الأدوات والإجراءات اللازمة ليقاف التزيف الحاصل لثروات العراق.

في الوقت نفسه، على الدول العربية الاستفادة من العوائد الناتجة عن مسابقة كأس الخليج التاريخية التي أقيمت في مدينة البصرة، والتي شهدت حصول على دعم شعبي غير مسبوق لدور العراق بين زملاءه العرب. ينبغي على هذه الحكومات الضغط من أجل تطبيق المشاريع الخاصة بالطاقة والصناعة والتجارة التي بدأها رئيس الوزراء العراقي السابق مصطفى الكاظمي ودعم هذا النوع من الدبلوماسية الشعبية التي اثبتت نجاحها في البصرة.

الملاحظات:

- تقدم السيدة رند الرحيم، السفير العراقي الأسبق في واشنطن، تقليماً لأداء رئيس الوزراء العراقي في الأشهر الثلاث من عمر حكومته. تشييد الرحيم بأداء السوداني حتى اللحظة، من حيث قدرته على فرض استقلاليته على الجهات التي أوصلته إلى رئاسة الوزراء واتباعه نهجاً متوازناً بين الأطراف السياسية ذات المصالح المتقاتلة والرادارات المختلفة.
- اثناء الرحيم على محافظة السوداني على النهج الوسطي الذي اتبعته الحكومة العراقية السابقة في مجال السياسة الخارجية. فقد استمرت حكومة السوداني بتقديم العراق ك وسيط إقليمي وطرف ساعي إلى تقرير وجهات النظر وحلحلة الخلافات بين إيران من جهة والولايات المتحدة والدول العربية من ناحية أخرى.
- لا تزال البراغماتية وتقديم المصلحة العراقية والسعى لإبعاد العراق عن محاور التحالفات الإقليمية وضمان عدم انحيازه لأي طرف على حساب الطرف الآخر، هي السمة الأبرز للسياسة الخارجية العراقية في عهد السوداني.
- تحدي مكافحة الفساد والإيفاء بوعود تحسين الخدمات والوضع الاقتصادي لعموم الشعب العراقي هو التحدي الأهم الذي يواجه السوداني وحكومته، حيث أن اليات محاربة الفساد ستستهدف بشكل أو آخر مصالح الأحزاب السياسية المتنفذة، الأمر الذي قد يضع السوداني في مواجهة مباشرة مع حلفاءه وداعميه.

الاقتصاد العراقي يأن بالتزامن مع التحرك الأمريكي ليقاف تدفق الأموال الى إيران

الاقتصاد العراقي يأن بالتزامن مع التحرك الأمريكي ليقاف تدفق الأموال الى إيران

العراق يصعد من إجراءات الرقابة على حوالات الدولار

الكاتب:

ديفيد اس كلاود

مراسل صحيفة الوول ستريت المقيم في دبي

المصدر:

صحيفة الوول ستريت

<https://www.wsj.com/articles/iraq-economy-reels-as-u-s-moves-against-money-flows-to-iran11674128633>

التاريخ:

١٩ كانون الثاني ٢٠٢٣

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر - فيصل عبد اللطيف

العدد 26
شباط 2023



ملخص تنفيذي

منذ بدء تطبيق ضوابط الممارسات الدولية في مجال التحويلات المالية ودخولها حيز التنفيذ، حوالي ٨٪ أو أكثر من التحويلات اليومية الالكترونية للدولار - والتي بلغ اجمالي حجمها اكثر من ٢٠٠ مليون دولار في بعض الأيام - تم ايقافها بسبب عدم كفاية المعلومات المقدمة حول وجهة هذه الحالات وغيرها من الأخطاء. ومع زيادة الشحة في حجم العملة الأجنبية، انخفضت قيمة الدينار بما يقارب ١٪ من قيمتها مقابل الدولار. هذا الاضطراب يجسد العلاقة المرهقة لكن المتداخلة بين واشنطن وبغداد. فمنذ قيام الولايات المتحدة بالمساعدة في انشاء البنك المركزي العراقي سنة ٢٠٠٤، أصبح الدولار الأمريكي عملة البلاد الرئيسية كون مجمل النشاط الاقتصادي يعتمد على السيولة النقدية. اثار الإجراءات المشددة التي تم تبنيها في شهر نوفمبر يمكن رؤيتها في الانخفاض الحاد في حجم الحالات المصرفية التي تقوم بها البنوك العراقية، والتي يتبعها البنك المركزي وينشرها في موقعه الرسمي. بلغ حجم حالات الدولار اليومية من الأرصدة العراقية في الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك وغيره من المؤسسات في الخارج ٢٤٤.٤ مليون دولار، وفقاً للبيانات المتوفرة. وفي يوم ١٧ يناير، بلغت هذه الحالات ٢٢.٩ مليون، بانخفاض يقرب من ٩٪. يقول مسؤولون أمريكيون بان الاضطراب المالي سينحسر بالتزامن مع التزام أصحاب الأرصدة في العراق بمتطلبات الشفافية.



يضع العراقيون اللوم على متسبب غير متوقع وراء اضعاف العملة والذي أدى الى ارتفاع أسعار الغذاء والمواد المستوردة، الا وهو التغيير الغير ملحوظ في سياسة وزارة الخزانة الامريكية والبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.

فقد بدأ هذا الأخير بممارسة رقابة مشددة على التحويلات الدولية للدولار من قبل البنوك التجارية العراقية، في خطوة تهدف الى الحد من عمليات غسيل الأموال والتهريب غير القانوني للدولارات الى إيران وغيرها من دول الشرق الاوسط الخاضعة لعقوبات أمريكية مشددة، وفقا لتصريحات ادل بها مسؤولين أمريكيين وعراقيين.

كانت المصارف العراقية تعمل وفق قيود اقل تشددا في الفترة التي اعقبت الغزو الأمريكي الذي أطاح بصدام حسين. وبعد مضي قرابة العقددين من الزمن، يقول مسؤولون عراقيون وامريكيون بأنهم قرروا بان الوقت قد حان لخضاع النظام المالي العراقي للضوابط العالمية المتبعة في مجال التحويلات المالية.

منذ بدء تطبيق ضوابط الممارسات الدولية في مجال التحويلات المالية ودخولها حيز التنفيذ، حوالي ٨٪ او أكثر من التحويلات اليومية الالكترونية للدولار - والتي بلغ اجمالي حجمها اكثر من ٢٥٠ مليون دولار في بعض الأيام - تم ايقافها بسبب عدم كفاية المعلومات المقدمة حول وجة هذه الحالات و غيرها من الأخطاء، وفقا لما ذكره مسؤولين أمريكيون وعراقيون ووفقا لبيان الحكومة العراقية الرسمية.

ومع زيادة الشحة في حجم العملة الأجنبية، انخفضت قيمة الدينار بما يقارب ١٠٪ من قيمتها مقابل الدولار، مما أدى الى الارتفاع الحاد في أسعار المواد المستوردة، بما في ذلك أسعار بعض المواد الغذائية الأساسية مثل البيض والدقيق وزيت الطعام.

وفي تصريح له، قال محمود داغر، مدير مصرف الجنوب الإسلامي والمسؤول السابق في البنك المركزي العراقي «لقد عملنا وفقا لهذا النظام لما يقرب من العشرين عاما، لكن سياسة الصدمة التي اتبعها الفيدرالي الأمريكي خلقت ازمة داخل الاقتصاد العراقي».

هذا الاضطراب يجسد العلاقة المرهقة لكن المتداخلة بين واشنطن

وبغداد. فمنذ قيام الولايات المتحدة بالمساعدة في انشاء البنك المركزي العراقي سنة ٢٠٠٤، أصبح الدولار الأمريكي عملة البلاد الرئيسية كون مجمل النشاط الاقتصادي يعتمد على السيولة النقدية.

ولضمان تدفق الدولارات الى العراق، تقوم طائرات بإيصال حمولات كبيرة من العملة الأمريكية الى بغداد كل بضعة أشهر. لكن هناك كميات أكبر بكثير من الدولارات يتم تحويلها بشكل إلكتروني الى البنوك الاهلية العراقية، من الأرصدة الرسمية للعراق في نيويورك والتي تأتي عائداتها من ايداعات أموال صادرات النفط العراقي.

ويقول مسؤولون أمريكيون بان تشديد القيود على الحالات الالكترونية للدولار والذي تقوم به المصارف الاهلية العراقية لم يكن مفاجئاً للمسؤولين في بغداد. فقد جرى تطبيق الضوابط الجديدة منذ شهر نوفمبر الماضي بعد سنتين من النقاشات والخطط المشتركة بين البنك المركزي العراقي ووزارة الخزانة الأمريكية والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. لكن الارتفاع في سعر الصرف لم ينتج عن تطبيق إجراءات الجديدة كما ذكر احد المسؤولين الأمريكيان.

لكن التدقيق المتزايد على حوالات الدولار خلق حالة من الاندفاع نحو الحصول على العملة الصعبة في العراق، بالتزامن مع موجة من الانتقادات من المسؤولين العراقيين والمصارف والمستوردين الذين القوا باللوم على النظام الجديد كسبب لهذه الصدمة المالية غير المبررة والتي فاقمت من مشاكلهم الاقتصادية الحادة في الأصل.

وقال رئيس الوزراء العراقي محمد السوداني، الذي تسلم المنصب في الوقت الذي بدأت فيه العملة بالنزول، بان اجراء الفيدرالي الأمريكي هذا تسبب بإيذاء الفقراء وهدد الموازنة الحكومية لسنة ٢٠٢٣.

وقد ذكر السوداني في أحد المقابلات: ان هذا الامر محرج وحساس بالنسبة لي، مضيفاً بانه سيقوم بإرسال بعثة الى واشنطن في الشهر القادم تحمل معها طلباً يتضمن إيقاف العمل بالسياسة الجديدة لمدة ستة أشهر.

بعض المسؤولين الكبار في العراق ممن يمتلكون روابط قوية مع ايران كانوا اكثر انتقاداً للسياسة الجديدة. فوفقاً لبيان صدر عن مكتبه،

قال هادي العامري الذي يتزعم حزباً وميليشياً مدعومة من إيران في لقاء له مع السفير الفرنسي في العاشر من شهر يناير بان «الكل يعلم كيف يستخدم الأمريكيون العملة كسلاح لتجويع الناس».

وفقاً للآليات الجديدة، يتوجب على المصارف العراقية تسليم حوالات الدولار ضمن منصة الالكترونية الجديدة في البنك المركزي، التي سيتم مراجعتها لاحقاً من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. ويهدف هذا النظام الى كبح استخدام منظومة المصارف العراقية لتهريب الدولار الى طهران، دمشق، والى تجفيف منابع غسيل الأموال في منطقة الشرق الأوسط وفقاً للمسؤولين الأمريكيين.

ويذكر السيد داغر، المسؤول السابق في البنك المركزي العراقي، انه وفقاً للقواعد السابقة، لم يكن يتوجب على أصحاب الحسابات المصرفية في العراق الكشف عن هوية الجهة المستقبلة للحوالات المالية الا بعد الانتهاء من عملية تحويل الأموال.

وقالت متحدثة رسمية في البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في نيويورك بوجود حسابات خاصة بحكومات أجنبية من ضمنها العراق لدى البنك الفيدرالي، وان الأخير يمتلك نظام محكم يتبع امثال هذه الحسابات للشروط الموضوعة والتي تتطور مع مرور الوقت كاستجابة لورود معلومات جديدة.

وذكر مسؤول أمريكي ان هذه الإجراءات ستحد من «قدرة اللاعبين الأشرار من استخدام النظام المالي العراقي».

وقد رفض كل البنك المركزي العراقي ووزارة الخزانة الأمريكية التعليق على هذا الامر. حيث وصف البنك المركزي العراقي المنصة الالكترونية الجديدة في بيان صدر منه في الخامس عشر من شهر ديسمبر بانها تطلب «تفاصيل كاملة عن الزبائن الذي يرغبون بتحويل الأموال»، بما في ذلك المستفيد النهائي من هذه الأموال.

ومضى البيان في القول «عدد من الأخطاء يتم اكتشافها ويجب على البنك إعادة العملية»، «مثلاً هكذا إجراءات ستأخذ وقتاً إضافياً قبل ان يتم الموافقة عليها وتمريرها من قبل المنظومة الدولية».

كما منع البنك المركزي العراقي أربعة مصارف (آسيا الإسلامي، الشرق

الأوسط، الانصاري الإسلامي، والقابض الإسلامي) من القيام باي حوالات للدولار، وفقا لمسؤولين عراقيين ولأوامر قضائية. ورفض مسؤولون في بنك اسيا والانصاري التعليق على الموضوع، في الوقت الذي لم تكن هناك قدرة على التواصل مع بقية المصارف المحسورة.

وكان المسؤولون الأمريكيون قد حثوا العراق ولسنوات طويلة على تقوية سيطرتهم على النظام المغربي. في سنة ٢٠١٥، أوقف الاحتياطي الفيدرالي وزارة الخزانة تدفق مليارات من الدولارات الى البنك المركزي العراقي في ضل مخاوف من ذهاب العملة الصعبة الى البنوك الإيرانية واحتمالية تمويل مسلحي الدولة الإسلامية من هذه الأموال، كما صرحت بذلك بعض المسؤولين في ذلك الوقت.

بعض المسؤولين العراقيين دعموا رقابة أكثر صرامة على البنوك الأهلية. فقد قال هادي السلامي، عضو مجلس النواب العراقي الذي يشغل عضوية لجنة مكافحة الفساد، بان الأحزاب السياسية والميليشيات تسيطر على معظم البنوك، وتستخدمها لتهريب العملة الى دول الجوار» نحن بحاجة الى إيقاف ذلك بشكل فوري،» يقول هادي السلامي.

اثار الإجراءات المشددة التي تم تبنيها في شهر نوفمبر يمكن رؤيتها في الانخفاض الحاد في حجم الحوالات المصرفية التي تقوم بها البنوك العراقية، والتي يتبعها البنك المركزي وينشرها في موقعه الرسمي. بلغ حجم حوالات الدولار اليومية من الأرصدة العراقية في الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك وغيره من المؤسسات في الخارج ٢٤٤.٤ مليون دولار، وفقا للبيانات المتوفرة. وفي يوم ١٧ يناير، بلغت هذه الحوالات ٢٢.٩ مليون، بانخفاض يقرب من ٩٠٪.

يقول مسؤولون أمريكيون بان الاضطراب المالي سينحسن بالتزامن مع التزام أصحاب الأرصدة في العراق بمتطلبات الشفافية.

حتى أصحاب البنوك وتجار العملة يقولون بان القيود المشددة تهدف الى احباط المخططات التي تستخدم لتسريب الدولار. على سبيل المثال، يقول هؤلاء، ان المستوردين يقومون بتزوير قوائم شراء السلع التي لا يتم استيرادها في الأصل لكن ثمنها يدفع بالدولار الذي يتذبذب الى مستلمين غير معرفين في خارج البلاد.

«ان الدولار، يذهب وبشكل مؤكد الى ايران تركيا سوريا اليمن لبنان وفي بعض الأحيان الى دبي»، يقول حمزة الصراف، الذي يجلس خلف مقعده الممحضن في مكتب للصرافة في بغداد، منطقة الكرادة. ويضيف الصراف الذي كان يتبع سعر صرف الدولار في جواله، ان تشديد الرقابة على الحالات الالكترونية خلق حالة من الهلع والسباق نحو اقتناء الدولار من محلات الصرافة ومراسيل تجارة العملة الكبيرة، فبعد منعهم من استخدام البنوك، اضطر المستوردون العراقيون لتأخير طلباتهم حتى يستطيعوا التكيف مع القواعد الجديدة. او إيجاد طرق أخرى للدفع الى مورديهم، مثل استخدام الشبكات تحويل الأموال غير الرسمية المعروفة بالحوالة. بعض التجار، يقول حمزة الصراف، يقومون بتحميل الدولارات وشحنها خارج العراق بالعجلات.

ان سعر الصرف الرسمي للدولار تم تثبيته على ما يعادل ١٤٧٠١ دينار لكل دولار أمريكي. لكن في البنوك العراقية ومكاتب الصيرفة، يتم بيع الدولار بأسعار مرتفعة تصل الى ما يقارب ٦٢٠،٦ دينار حتى يوم الثلاثاء الماضي، أي اعلى بنسبة ١٠٪ من سعر التبادل في شهر نوفمبر الماضي وفقا لبيانات البنك المركزي العراقي.

ويقول غيث البدرى الذى يمتلك محلا صغيرا للأجهزة المحمولة بان ارتفاع قيمة الدولار انعكس على ارتفاع أسعار السلع المستوردة، فجهاز الموبايل من علامة سامسونج الذى يتم شراءه من دبي ويتم بيعه بسعر ٢٠٠ الف دينار في العراق في شهر نوفمبر الماضي، تبلغ قيمته الان ٢١٩ الف دينار. ومع الارتفاع في أسعار الغذاء، يقول غيث ان زبائنه اختفوا تماما. «لا أحد يقوم بشراء الهواتف المحمولة». «الناس قلقون حول المواد الغذائية».

الملاحظات:

- ان ازمة التذبذب في سعر الصرف العملة الأجنبية وانعكاساتها على قيمة العملة المحلية هي من أخطر التحديات التي تواجه الدولة العراقية في اللحظة الراهنة.
- ان الطبيعة الحرجية والحساسة لازمة المالية الراهنة واثارها المباشرة على حياة الملايين من المواطنين والسطح الواسع والمفهوم الذي اوجده هذه الازمة يولد ضغطا هائلا على صانع القرار لوضع حلول واستجابات انية لمواجهة هذه الآثار ويغري بتبني معالجات وقرارات مستعجلة وغير مدرستة متناغمة مع الخطاب الشعبي وتهدف الى ارضاءه.
- تتعدد الجذور والعوامل المسيبة لازمة عدم استقرار سعر الصرف حيث يتشابك فيه المحلي والإقليمي والدولي، بالشكل الذي يفرض معه اتباع استراتيجيات وخطط وسياسات متعددة الأوجه والجوانب والمستويات ويتم تنفيذها بشكل تدريجي، تستهدف تفكيك ومعالجة كل جانب من هذه الجوانب.
- التسليم بحقيقة ان تحديد سعر الصرف المحلي للدولار لا يتم فرضه عن طريق تشريع حكومي او قرار صادر من البنك المركزي، فاستقرار سعر الصرف في أي بلد مرهون بمجمل الوضع الاقتصادي لهذا البلد، وان السبيل لاصلاح هذا الأخير يستدعي صياغة سياسات اقتصادية ومالية ونقدية مبنية على رؤى وتصورات علمية موضوعة من قبل مختصين وخبراء واكاديميين في هذا المجال.
- سياسيا، هناك حاجة ملحة لتأمين الدعم السياسي والبرلماني اللازم للمضي بتطبيق إجراءات الحكومية الكفيلة بمنع عمليات تهريب العملة، لخطورة هذا الملف ولارتباطات مافيات تهريب العملة بكيانات وأحزاب وجماعات قريبة من السلطة وتتوفر لها الغطاء والحماية من المسائلة في أحيان كثيرة، فضلا عن ارتباطاتها الإقليمية والدولية، الامر الذي يستدعي أيضا تحشيد جهد دبلوماسي كبير لتطويق عمليات الاستنزاف الهائلة في ثروة ومقدرات البلاد.

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر» في بغداد وتنظر مهتمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها. ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تالف كل ترجمة من:

- ملخص تفيلي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تضليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تبني رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.



IRACOPY

Iraq In Global Think Tanks